

تحليل دور الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

م. د. مصطفى حسين عبد العالي¹ ، م. د. حسين كلف عزيز²

المستخلص

يهدف البحث ببيان آثار الإنفاق الحكومي بوصفه مصدر للنمو الاقتصادي من خلال تحليل تطور الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والتشغيلي ومكوناته وعلاقته بـ GDP في العراق للمدة (2004-2022)، وأظهرت نتائج البحث ازدياد حجم الإنفاق العام بشكل كبير خلال مدة البحث نتيجة لازدياد عوائد الإيرادات النفطية بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، إذ ازدادت النفقات العامة من عام 2004 إلى عام 2022 إلا أن هذه الزيادة في الإنفاق العام كانت ظاهرة في كثير من الأحيان ولم تكن حقيقية.

واهم ما توصل إليه البحث هي ضرورة انتهاج سياسة مالية من شأنها أن تعمل تقليص الفجوة بين الإنفاق التشغيلي والإنفاق الاستثماري لصالح الإنفاق الاستثماري بالاتجاه الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد العراقي

Analysis of the Role of Government Spending on Economic Growth in the Iraqi Economy for the Period (2004-2022)

M. Dr. Mustafa Hussein Abdulali¹ , M. Dr. Hussein cost Aziz²

Abstract

The research aims to explain the effects of government spending as a source of economic growth by analyzing the development of public spending, both investment and operational, its components, and its relationship to GDP in Iraq for the period (2004-2022). The results of the research showed that the volume of public spending increased significantly during the research period as a result of the increase in oil revenue returns after raising Economic sanctions on Iraq, as public expenditures increased from 2004 to 2022, but this increase in public expenditure was often apparent and not real.

The most important finding of the research is the necessity of adopting a financial policy that would reduce the gap between operating spending and investment spending in favor of investment spending in a direction that leads to increased economic growth in Iraq.

Keywords: Government Spending, Economic Growth, Iraqi Economy

المقدمة

تمثل دراسة تحليل عملية النمو الاقتصادي وما يرافقها من تغيرات سنوية أهمية كبيرة في اقتصادات البلدان المختلفة، إذ أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة ثروة البلد ككل، مما يعزز من إمكانات مكافحة الفقر، والبطالة، وحل المشكلات الاجتماعية الأخرى من خلال توسيع قدرات المجتمع الإنتاجية في المجالات كافة، ولكن بشرط مواكبة التغيرات الاقتصادية في البلدان الأخرى،

انتساب الباحثين
^{1,2} كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط،
العراق، واسط، 52001

¹ mabdulali@uowasit.edu

² haziz@uowasit.edu

¹ المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: أيلول 2024

Affiliation of Authors

^{1,2} College of management and
economics, Wasit University, Iraq,
Wasit, 52001

¹ mabdulali@uowasit.edu

² haziz@uowasit.edu

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Sept. 2024

ومحاكاتها، من أجل استدامة النمو الاقتصادي، لذلك يعد تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من الركائز الأساسية المستهدفة للاقتصاد الوطني لأنه يعد مؤشراً على التقدم والرفاهية لأفراد المجتمع، وهذا ما يعطي نظرة فاحصة للنشاط الاقتصادي لمتخذي القرار الاقتصادي في البلد لاختيار السياسات السليمة.

أهمية البحث

المبحث الأول: مفهوم الانفاق الحكومي وتطوره في المدارس

الاقتصادية

أولاً- مفهوم الانفاق الحكومي: يعرف الانفاق الحكومي على إنه مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف الى اشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة [1].

يتمثل الانفاق العام بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها تكون مهمة للصالح العام ككل ، ومثال على ذلك الانفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية[2].

من خلال التعريفات أعلاه نستنتج أن النفقة العامة تتخذ طابعاً نقدياً تتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة من أجل الحصول على الموارد الانتاجية من سلع وخدمات وعلى السلع الاستهلاكية التي تحتاجها للقيام بنشاطاتها كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والانفاق على الجيش وقوات الأمن والانفاق على الخدمات والمرافق العامة، إذ أنها تتم على شكل تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية كالوسائل العينية أو تقديم مزايا عينية ، فقد تم أحلال الأسلوب النقدي محل الأسلوب العيني للدفع في جميع المعاملات الحكومية من أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع ، فضلاً تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وكذلك في تحقيق هذا الأسلوب عن عدم وجود صعوبات إدارية فضلاً عن سهولة مراقبته[3].

وإنّ من شروط صدور الانفاق من جهة عامة ركناً أساسياً من أركان الانفاق العام، إذ يدخل في إطار الأنفاق العام على كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة مثل الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة والمشروعات العامة، ويعد من قبيل الانفاق العام ما تنفقه الدولة لتقديم خدمات عامة مثل خدمات الدفاع وخدمات الأمن والقضاء وخدمات التعليم وبناء المشاريع الاقتصادية ذات الصفة التجاري[4]، ومن أجل أن تكون النفقة عامة يجب أن تؤدي إلى إشباع الحاجات العامة ، ومن ثمّ فإنّ نقدية الانفاق العام وصفة القائم بالإنفاق لا تكفي لتحقيق النفقة العامة وإنما يجب أن يؤدي الانفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة ، ويمكن تبرير ذلك أنه ما تستدعيه الضريبة من تحمل عبئها كافة الأفراد ومغارمها على السواء ، فإنّ حصيلتها أو فوائدها يجب أن يوجه لمنفعة الأفراد على السواء ، أي أن تنفق حصيلة الضريبة لسداد الحاجة العامة المؤدية إلى تحقيق المنفعة العامة ، ومن ثمّ فإنّ المؤسسات

يعد تحليل مدى آثار الانفاق الحكومي في نمو الاقتصاد العراقي في ظل تقلبات اسعار النفط في غاية الأهمية لمتخذي القرار ورسمي السياسات الاقتصادية في البلد، بغية اتخاذ الإجراءات السليمة في تحفيز النمو الاقتصادي واستدامته.

مشكلة البحث

أن الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلات جوهرية نتيجة أحداث عام 2003 التي دمرت الاقتصاد العراقي وعمقت تبعيته للخارج، فضلاً عن عدم الاستقرار الأمني والفساد الإداري والمالي والبطالة والفقر وانهار البنى الارتكازية، هذا مما جعل الاقتصاد العراقي يعاني من غياب سياسات رشيدة فعالة تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامة النمو الاقتصادي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان زيادة الانفاق الحكومي من قبل الدولة يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في البلد.

هدف البحث: يهدف البحث إلى

1. يستهدف البحث بيان آثار الإنفاق الحكومي بوصفه مصدر للنمو الاقتصادي.
2. ربط الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي.

منهجية البحث

لوصول إلى أهداف البحث وإثباتا للفرضية تم إتباع المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على أسس النظرية الاقتصادية التي تناولت النمو الاقتصادي والأنفاق الحكومي.

حدود البحث

1. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.
2. الحدود الزمنية: تم اختيار المدة (2004-2022).

هيكلية البحث

لبلوغ أهداف البحث قسم البحث على ثلاثة مباحث: المبحث الأول إطار من المفاهيم والإبعاد الاقتصادية للنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني مفهوم الأنفاق الحكومي وأنواعه ومصادره، أما المبحث الثالث واقع الأنفاق العام وعلاقته بالنتائج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي.

2. بعد عجز الفرد عن العمل وكسب معيشته بنفسه كسباً كاملاً، أو كانت الحكومة في ظرف استثنائي لا يمكنها منحه فرصه العمل جاء دور الحكومة التي تمارس فيها تطبيق مبدأ الضمان، من طريق تهيئه المال الكافي لسد حاجات الفرد عبر التكافل العام (كفالة بعضهم البعض)، وحق الجماعة في موارد الحكومة العامة (تكون الحكومة مسؤولة عن معيشة المحتاجين).

2. تدخل الحكومة في ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

تعد المدرسة الكلاسيكية وليدة آراء كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو وبروت مالثوس، وترى هذه المدرسة أن الإنفاق محايد وديم الإنتاجية، فلم يميز مفكرها من حيث المبدأ بين الأنفاق الحكومي والأنفاق الاستهلاكي الفردي (أن تكون الميزانية متوازنة)، إذ إن الموازنة الناجحة هي الموازنة الأقل حجماً وليس الأكبر حجماً من حيث الأنفاق والإيرادات [11]، حيث ترى أن النفقات العامة وهي في الأصل نفقات استهلاكية تم الحصول عليها (جبايتها) من دخول الأفراد (منتجين ومستهلكين) والتي كانت مهياً للاستثمار، والتي تؤدي إلى رفع معدلات نمو الدخل والإنتاج والاستخدام والتخلص من المشكلات الاقتصادية، ومن بينها (البطالة) وإيجاد فرص للتشغيل، لذا يجب على الدولة أن تهتم في واجباتها الرئيسية، وهي (القضاء والدفاع الخارجي والأمن الداخلي) فقط باستثناء الحالات الاقتصادية الاضطرارية [12]، ولذلك كانت تسمى بـ (الدولة الحارسة)، وعلية في النهاية أن دور الحكومة في ظل هذه المدرسة لم يكن في المستوى الفعال من حيث التدخل في الحياة الاقتصادية.

3. تدخل الحكومة في ظل الفكر الاقتصادي الكينزي

يعد الاقتصادي جون ماينارد كينز من أبرز الاقتصاديين في القرن العشرين، إذ عايش أزمة الكساد العظيم التي تعرض لها النظام الرأسمالي، فتمكن من وضع الحلول الملائمة لمعالجة هذه الأزمة من خلال اقتراح بعض السياسات النقدية والمالية، التي سرعان ما وجدت قبولاً واسعاً في السياسات الاقتصادية، لذا أكد كينز بضرورة تدخل الحكومة في تنفيذ سياسات للاقتصاد الكلي من خلال تحريك الطلب الفعال بواسطة استخدام تدابير من قبيل السياسية المالية: الانخفاض الضريبي أو الزيادة في الإنفاق الحكومي، وإن الشرط الحاسم في النمو الاقتصادي هو زيادة الطلب الكلي الفعال، ويعد الاستثمار عاملاً رئيساً للنمو الاقتصادي من خلال أثر المضاعف تحت تأثير الإنفاق الحكومي وهذا ما يؤدي إلى نمو الدخل وجميع عوامل الإنتاج الأخرى [13].

والإدارات الحكومية لم تنشأ لمنفعة فرد أو طائفة من الأفراد وإنما أنشئت لسد حاجة عامة والأموال العامة هي إحدى الوسائل التي تستخدمها هذه الجهات لبلوغ هذه الغاية وكل ما يخرج من هذا المال يجب أن ينفق لتحقيق المنفعة العامة أي إلى إشباع حاجة عامة [5].

ثانياً: تطور الإنفاق العام من خلال تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

1. تدخل الحكومة في ظل الفكر الاقتصادي الإسلامي

يمثل النظام الإسلامي نظاماً متكاملأ له إمكانية ليوأكب الحياة بكل تطوراتها، الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والسياسية والفكرية... وسواها، ويستمد الفكر الاقتصادي الإسلامي مصادره من المصدر الرئيس، الشريعة الإسلامية إي (القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة)، فضلاً عن وجود مصادر أخرى للفكر مثل (الإجماع، والقياس، والاجتهاد، والاستحسان، وصولاً إلى المصدر الأخير وهو العرف إذا لم يخالف الشرع)، وتعد هذه الركائز الرئيس في النظام الاقتصادي الإسلامي [6]، أما تدخل الحكومة في النظام الاقتصادي الإسلامي، فقد ظهر تدخل الحكومة وتنظيم الحياة الاقتصادية في الإسلام في حكومة المدينة المنورة بعد الهجرة، لأن الأفراد تقيدوا بالأصول التي أوجدتها العقيدة الإسلامية في كل ما يتعلق بتصريف شؤون حياتهم، فكانت الشريعة الإسلامية هي المرجع الذي تأسس عليها بناء الحكومة [7]. لذا الدولة تتدخل عن طريق استعمال الأدوات التي لا تختلف عن أدوات الاقتصاد الوضعي منها: (الضرائب والنفقات والإلزام الإداري والزكاة وأنواع الصدقات ... الخ)، والتي تهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وإعادة التوزيع وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي [8]، ويمكن إن تتدخل الدولة في توزيع الدخل من خلال الزكاة والصدقات والضرائب... الخ، إذ أن (الدخل = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الغيري)، والمقصود بالإنفاق الغيري كل ما ينفقه الفرد على غيره ممن لا يعوله من خلال إعادة التوزيع وتحقيق التوازن واعطاء كل مسلم حقه، وعلية يشير النهج الإسلامي بالاستهلاك وفي نفس الوقت بالاستثمار وكذلك الإنفاق على الغير [9]، وعلية فرض الإسلام على الحكومة ضمان معيشة افراد المجتمع الإسلامي ضماناً كاملاً، وهي على مرحلتين [10]:-

1. تهيئ الحكومة للفرد وسائل العمل وفرص المساهمة الكريمة في النشاط الاقتصادي المثمر، و يعيش على أساس عمله، وجهوده.

العامة على الإيرادات العامة، إذ أن هذا المبدأ لا يأخذ في الاعتبار القيود الاقتصادية والاجتماعية والتي تقيد من سلطة الدولة في هذا المجال، ومع ذلك فإن ضآلة النفقات العامة أدت إلى عدم الاصطدام بهذه القيود، ومع نمو دور الدولة وسعيها لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وسعيها لرفع معدل النمو وتحقيق التشغيل الكامل للموارد الانتاجية زادت النفقات العامة وتنوعت، وترتب على ذلك التخلي عن مبدأ أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة، وأصبحت الأولوية للإيرادات العامة على النفقات العامة وتوجب على الدولة وهي تقدر النفقات العامة أن تأخذ في عين الاعتبار مدى قدرتها على تحقيق الإيرادات العامة، ومدى قدرة الدخل القومي على تحمل هذه الإيرادات، فقد أصبحت العوامل الاقتصادية والاجتماعية تشكل قيوداً على قدرة الدولة على تدبير هذه الإيرادات، وقدرة الدولة تتحدد بقدرة الدخل القومي على تحمل أعباء هذه الإيرادات دون المساس بالقدرة الإنتاجية للمجتمع[14].

2- مستوى النشاط الاقتصادي

يعبر مستوى النشاط الاقتصادي عن الحالة الاقتصادية السائدة في بلد ما خلال مدة زمنية معينة، أو بمعنى آخر درجة الاستقرار الاقتصادي للبلد[5]، ويستخدم الانفاق العام والذي يعد من أهم أدوات السياسة المالية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وخلال مدة الانتعاش والتي يكون فيها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ما يؤدي إلى حدوث التضخم بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويتم تقليل الانفاق العام إلى المستوى الذي يتساوى فيه الطلب الكلي مع العرض الكلي، أما خلال مدة الكساد والتي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي، فتقوم الدولة بزيادة الانفاق العام إلى المستوى الذي يعمل على إعادة التوازن بين كل من الطلب الكلي والعرض الكلي حتى وأن أضطر الأمر إلى أحداث عجز في الموازنة العامة للدولة أثناء مدة الكساد[15].

3- طبيعة البنيان الاقتصادي للدولة

يعبر عن طبيعة البنيان الاقتصادي لبلد ما إلى درجة التقدم التي يتصف بها الاقتصاد ومن هنا يمكن القول إن هناك بنيان متقدم ونام، فبالنسبة للبلدان ذات البنيان الاقتصادي المتقدم يكون فيها حجم النفقات العامة كرقم مطلق كبير بسبب ضخامة الدخل وأتساع نطاق الخدمات فيها بعكس البلدان ذات البنيان الاقتصادي النامي فإن الحجم المطلق للإنفاق منخفض نسبياً وذلك لضآلة الدخل وضيق نطاق الخدمات إذا تم أخذ مصدر الأهمية النسبية التي يمثلها الانفاق في إجمالي الدخل فهنا تشكل النفقات العامة أهمية نسبية مرتفعة في الدخل القومي في بلدان البنيان الاقتصادي النامي وقياساً بالبلدان

ركز كينز في حل أزمة الكساد العظيم على تنشيط الاقتصاد (التحريض على الاستثمار) من خلال الجمع بين نهجين كما يلي[13]:-

1. خفض سعر الفائدة (السياسية النقدية)
 2. استثمار الحكومة في الهياكل الأساسية (السياسية المالية)
- وذلك بخفض سعر الفائدة في البنك المركزي الذي يقرض الأموال للمصارف التجارية، وقيام الحكومة بإرسال إشارة إلى المصارف التجارية بأن تحذو حذوها، وهذا يساهم في زيادة الاقتراض مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الاقتصاد وبالتالي زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.
- أما الاستثمار الحكومي في البنية الارتكازية فإن الحكومة تقوم بسخن الدخل في الاقتصاد من خلال بناء الجسور والطرق والمدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها مما يؤدي إلى إيجاد فرص العمل والتوظيف وبالتالي زيادة دخول الأفراد وهذا ينعكس بزيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي[13].

وعليه يختلف كينز عن المدرسة الكلاسيكية، إذ يعد الإنفاق الحكومي هو وسيلة مهمة جداً من وسائل توزيع الثروة بين الأفراد، وهو الأداة التي تستخدم في تحويل القوة الشرائية من فرد إلى آخر داخل المجتمع، والأبرز من ذلك ان زيادة الطاقة الإنتاجية وبنحو مباشر تؤدي إلى زيادة التشغيل (التوظيف)، وينتهي إلى زيادة الدخل الفردي ومن ثم الدخل الكلي (القومي)، ولهذا لم يعد الإنفاق الحكومي محايداً بل أصبح له الدور الإيجابي الذي يساعد الحكومات في تحقيق أهداف اقتصادية معينة[12].

ثالثاً: حدود الإنفاق الحكومي

تقوم الدولة بتقييد أنفاقها في حدود دخلها القومي، والذي تقتطع جزءاً منه لنفقاتها بحيث لا يؤثر هذا الجزء المقتطع من الدخل القومي على ما يجب أن يبقى منه لدى الأفراد من قوة شرائية، إذ يوجه الأفراد قسم منها نحو الاستهلاك ويدخرون القسم الباقي مكونين رؤوس أموال انتاجية جديدة، ويشمل هذا التقييد سلطة الدولة في جباية أنواع الضرائب والرسوم لتغطية نفقاتها العامة أي تجبي فقط ما يلزمها من أموال لأنفاقها من أجل قضاء الحاجات العامة، ومن أهم العوامل التي تحد من الانفاق العام ما يأتي:

1- قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة:

تتمتع الدولة بقدرة كبيرة على تحصيل الإيرادات عن طريق عدة مصادر، والتي من أهمها الضرائب والقروض العامة والاصدار النقدي الجديد، وبسبب هذه المرونة المرتفعة في الحصول على الإيرادات أخذت الدولة في ظل الفكر التقليدي بمبدأ أولوية النفقات

على نوعية السلع والخدمات، كما أن هدف أي اقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى بـ(النمو الاقتصادي المستدام) وهو قائم على استدامة الموارد والدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة، مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة، وتعرف اللجنة الدولية حول النمو والتنمية في البنك الدولي النمو الاقتصادي المستدام على أنه: (معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي أو يتجاوز (7%) لمدة ربع قرن أو أكثر) [18]، ولابد من تحديد مجموعة من الدفعات السياسية لتشجيع النشاط الاقتصادي بغية إيجاد بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي المستدام، من خلال القضاء على الفساد، وتحقيق الاستقرار السياسي، وتحسن كفاءة تخصيص الموارد عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في أنشطة البحث والتطوير، وهذه العوامل المذكورة أنفا تعد أساساً للنمو الاقتصادي طويل الأجل [19].

ثالثاً: أنواع النمو الاقتصادي [20]:

- 1- **النمو التلقائي (Automatic Growth):** وهو النمو الذي يحدث بشكل عفوي بأسلوب الحرية الاقتصادية، ويحتاج إلى مرونة كبيرة من الهيكل الاقتصادي لكي تتفاعل المتغيرات الاقتصادية في البلد الذي يحدث فيه تلقائياً دون الاعتماد على الخطط الاقتصادية، بحيث أنّ شرارة النمو تنتقل بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر، وقد حدث هذا الأسلوب من النمو في البلدان المتقدمة منذ الثورة الصناعية.
- 2- **النمو العابر (Transit Growth):** يحدث هذا النمو استجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية، وعندما تزول هذه العوامل يزول معها النمو الذي أحدثته، أي أنه لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، ويمثل هذا النمط من النمو الحالة العامة لكثير من البلدان النامية.
- 3- **النمو المخطط (The planned growth):** وهو ذلك النوع من النمو الذي يحدث بتدخل الدولة بوضع عملية تخطيط شاملة لموارد واحتياجاته المجتمع.

رابعاً: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك محددات مهمة تؤثر على النمو الاقتصادي، لكن هذه المحددات تختلف من بلد إلى آخر، فكل بلد يتميز بعدد من الخصائص التي تساعده في تحقيق النمو الاقتصادي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

ذات البنيان الاقتصادي المتقدم، ونظراً للدور المهم الموكل للنفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البلدان لأنها لا يمكن تصور تحقيق تنمية حقيقية في غياب الدولة [5].

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي مفهومه وأنواعه ومحددته

أولاً: النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي العامل الأساسي الذي يشغل متخذي القرار الاقتصادي في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، فالبلدان المتقدمة تسعى لأن تضاعف تقدمها وان تحتفظ بازدهارها الحضاري، أما البلدان النامية تقارن بين ما تعانيه من مشكلات وبين الازدهار والتقدم الذي تعيشه البلدان المتقدمة، وتحاول أن تتغلب على خلفها وتلحق البلدان التي سبقتها في ميدان التقدم من أجل تحقيق زيادة قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات ومن ثم استدامة النمو الاقتصادي لمدة طويلة وفي نهاية المطاف إلى تتحقق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي هو عملية حدوث زيادة في أحد المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل القومي، أو متوسط دخل الفرد، سواء باتخاذ إجراءات متعمدة أو موجهة من شأنها أن تؤثر في الزيادة التي حدثت بشكل أو بآخر أو بدون أي إجراءات [16]، كما يعرف أيضاً بأنه الزيادات الكمية في إنتاج الأنشطة الاقتصادية أو الزيادات الثابتة أو المطردة في السعة الإنتاجية للاقتصاد، والتي تساهم في تنامي الدخل والإنتاج [17]، ويحدث ذلك عندما تزداد إمكانيات الإنتاج الناجمة من تحسين نوع الموارد الاقتصادية أو التقدم التكنولوجي مما ينعكس ذلك في زيادة القدرات الإنتاجية للبلد، ومن ثم حصول توسع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الوطني، ومستوى الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال رفع المستوى المعاشي لهم، أي زيادة حصة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويجب أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقية وليست نقدية، والأخير يعني عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد من إنتاج السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، ولابد من استبعاد أثر النمو في قيمة النقود (معدل التضخم) وفقاً لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفرد -

(1)

معدل التضخم

ومن هنا يركز النمو الاقتصادي على كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وليس

ساعة، يوم)، فالنمو الاقتصادي يتحقق بواسطة زيادة نوعية الموارد البشرية المتأتية من التدريب والتعليم والتأهيل، فكلما ازداد إمكانية العامل في الإنتاج نتيجة التعليم والتدريب ازدادت إنتاجيته.

3- تراكم رأس المال

يعرف رأس المال بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروات (Wealth)، ويعد تراكم رأس المال أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو إلى جانب عنصر العمل، ويؤكد جميع الاقتصاديين بمختلف مدارسهم الفكرية على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يعزز تراكم رأس المال من طاقات البلد على إنتاج السلع والخدمات ويمكن تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار التي تتطلب توفير متطلبات الاستثمار بدلاً من توجيهها نحو الاستهلاك، وينقسم رأس المال إلى نوعين هما [21]:

(1) رأس المال المادي (Physical Capital): وهو الثروة المادية التي يمتلكها البلد، أي جميع وسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، لاسيما المكينات والمعدات والأدوات والمواد الخام والخزير من السلع نصف المصنعة، فضلاً عن الأبنية والمنشآت ووسائل النقل المستخدمة لإيصال السلع المنتجة إلى المستهلكين، ويمكن تصنيف رأس المال المادي إلى الأنواع التالية [23]:

أ- رأس المال الثابت (Fixed Capital): هو جزء من رأس المال يتجسد في الآلات وتجهيزات والمعدات والمباني وغيرها.

ب- رأس المال المتداول (Circulating capital): هو جزء من رأس المال يتجسد في الاصول المالية المتداولة، كالسندات، والاسهم، وشهادات الايداع.

ج- رأس المال الاجتماعي (Socialoverhad capital): وهو رأس المال الذي يتمثل في البنى الارتكازية لاسيما المدارس والجامعات والمستشفيات والطرق والجسور، أي الأصول الثابتة المملوكة للمجتمع ككل وليس لفرد معين.

(2) رأس المال البشري (Human capital): يقصد برأس المال البشري هي مخزون المهارات والمعارف التي يمتلكها الافراد ومصدرها التعليم والتدريب والممارسة، وهذه يترتب عليها تحسين نوعية رأس المال البشري الذي يعكس بدوره أثراً ايجابية على حجم قوة العمل، ومن ثم زيادة الإنتاجية، ويقوم رأس المال البشري المتعلم والمدرّب بتطوير المعرفة والفن الإنتاجي بواسطة الاختراعات والابتكارات، مما يعكس بشكل ايجابي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي [24].

1- الموارد الطبيعية:

يعتمد النمو الاقتصادي على كمية الموارد الطبيعية الموجودة في بلد ما ونوعيتها، فالمعادن والمياه والأراضي الصالحة للزراعة وخصوبة التربة والغابات وجمال الطبيعة واعتدال المناخ، هذه العوامل كلها داعمة للقدرات الإنتاجية للبلد إذا تم استغلالها بشكل جيد يؤدي إلى زيادة الناتج القومي، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما إن هبات الموارد الطبيعية تختلف من بلد إلى آخر فكلما زادت الموارد الطبيعية في البلد وأحسن استغلالها، كان ذلك حافظاً وعاملاً مساعداً على النمو والتطور، وان عدم التساوي في الهبات من الموارد الطبيعية بين البلدان قد وفر قاعدة لزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي لبعض البلدان، ويمكن تصنيف الموارد الطبيعية إلى [21]:

أ- مصادر طبيعية متجددة (Renewable Natural Resources): هي التي تجدد ذاتها بصورة طبيعية من دون تدخل الإنسان، فرصيداها المتاح لا ينضب مع الاستخدام المستمر من جانب الإنسان، وتشمل مصادر المياه والغلاف الجوي.

ب- مصادر طبيعية غير متجددة (Non Renewable Natural Resonrces): هي الموارد التي يقل رصيدها المتاح في الطبيعة مع استمرار استعمالها بمرور الوقت وتشمل النفط والمواد الخام المعدنية والأحجار الكريمة. والجدير بالذكر إن الموارد الطبيعية لا تعد قيدياً على النمو الاقتصادي، لاسيما مع تطور وتقدم اليابان اقتصادياً وكذلك بعض البلدان الأخرى من دون الاعتماد على الموارد الطبيعية.

2- الموارد البشرية

إن حجم السكان في أي بلد يمثل المورد الأساسي لحجم القوى العاملة في هذا البلد، ويمثل أحد عوامل الإنتاج وكذلك يمثل حجم القوى المستهلكة للإنتاج، كما إن التركيبة السكانية لها تأثيرها، ويقصد بالتركيبة السكانية نسبة الأطفال والشيوخ والنساء ونسبة الأطفال الذين لم يدخلوا بعد في القوى العاملة ... الخ [22]، كما إن أي زيادة في حجم السكان تؤدي إلى زيادة القوى العاملة في البلد، أي زيادة حجم السكان القادرين والراغبين في العمل، وتؤثر إنتاجية العمل (Labor Productivity) على معدل النمو الاقتصادي، وهي تستخدم لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل، كما إن الجانب النوعي هو الأهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الإمام بالاعتماد على إنتاجية العمل أي الزيادة الحاصلة في إنتاج العامل الواحد خلال مدة زمنية معينة (

4- التقدم التكنولوجي

نوه علماء الفكر الاقتصادي عند تحليل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة بالتقدم التكنولوجي السريع، إذ كان المصدر الأساسي للتقدم الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي يعني إدخال أساليب فنية (تقنية) جديدة أو طرق إنتاجية جديدة يمكن بواسطتها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات، أي إن التكنولوجيا تعد إحدى مستلزمات الإنتاج، فهي تؤدي دور رئيساً في نمو الإنتاج، وتقدم البلد اقتصادياً، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر التي تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالمكانن والمعدات، أو تكون غير متضمنة في المعدات الرأسمالية، بل تكون متضمنة في البشر، وتأخذ شكل المهارات المحسنة للعمل والإدارة، كما إن التقدم التكنولوجي يؤدي دوراً بارزاً في نمو المعرفة الخاصة بالإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية، فتعكس هذه الزيادة في تحسين نوعية الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج، وبالتالي يعد التقدم التكنولوجي مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي [25].

المبحث الثالث: تطور الإنفاق العام ومكوناته وعلاقته GDP في العراق للمدة (2004-2022)

أولاً: تطور الإنفاق العام في العراق للمدة (2004-2022)

يلعب الأنفاق العام دوراً هاماً في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات بغض النظر عن الدور

الذي تقوم به الحكومة في تحقيق مهامها الاقتصادية. ويعد الإنفاق العام ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية لأن ظاهرة تزايدته أصبحت أمراً طبيعياً في البلدان على اختلاف أنظمتها. ويرجع ذلك إلى تطور دور الدولة في إشباع الحاجات المتزايدة. وازدياد عدد السكان لخلق بنية تحتية ملائمة للاقتصاد. ويتحدد حجم الإنفاق العام بحجم الموارد المالية المتوافرة. سواء كانت من مصادر طبيعية كالنفط والغاز الطبيعي أم اعتيادية كالضرائب والرسوم أو استثنائية كالإصدار النقدي الجديد أو القروض الخارجية كل هذه المصادر تحد من قدرة الدولة على التوسع في الإنفاق العام. تطور الإنفاق العام ومعدل التغيير السنوي ونسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. إذ بلغ الإنفاق العام (26375175) مليون دينار عام 2005 وبتغير سنوي سالب بلغ (17.9 - %). ومن ثم ارتفع الإنفاق العام بصورة تدريجية لغاية 2008 والتي بلغ فيها الإنفاق العام (59403375) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (52.2 %) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (37.8 %). ويرجع سبب الزيادة في الإنفاق العام إلى ارتفاع أسعار النفط والسياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الحكومة بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق. والتي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وزيادة دخل الفرد. وتقليل نسب الفقر من خلال تعديل سلم رواتب العاملين في القطاع العام لرفع المستوى المعاشي وتقليل البطالة كما موضح في جدول (1).

جدول (1) يبين تطور الإنفاق العام ونسبته إلى GDP في العراق للمدة (2004-2022)

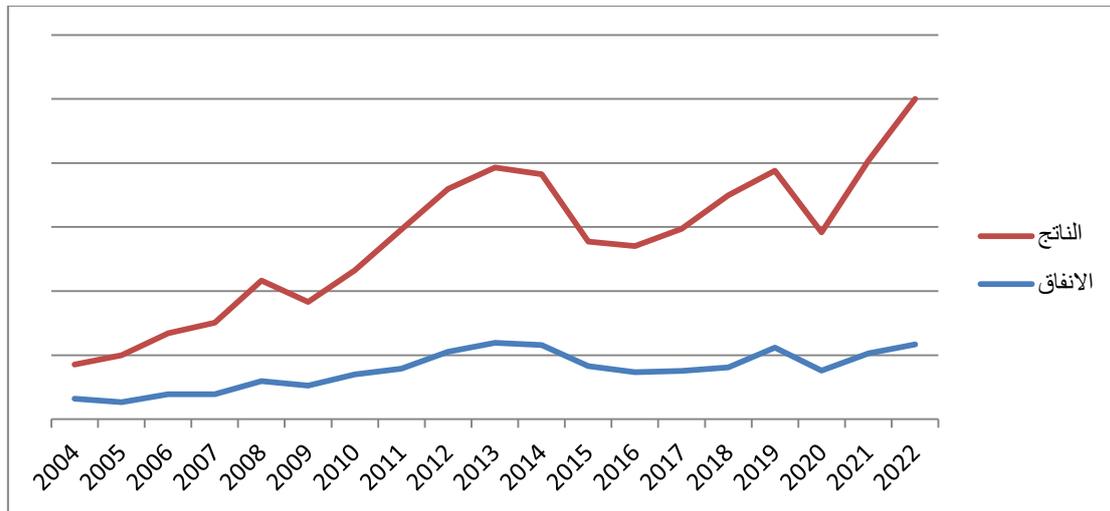
السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)	معدل نمو الإنفاق العام	GDP بالأسعار التشغيلية (مليون دينار)	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	32117491	---	53235359	60.3
2005	26375175	-17.9	73533599	35.9
2006	38806679	47.1	95587955	40.6
2007	39031232	0.6	111455813	35.0
2008	59403375	52.2	157026062	37.8
2009	52567025	-11.5	130643200	40.2
2010	70134201	33.4	162064566	43.3
2011	78757666	12.3	217326907	36.2
2012	105139576	33.5	254225491	41.4
2013	119127556	13.3	273587529	43.5

43.5	266332655	-2.7	115937762	2014
42.5	194680972	-28.6	82813611	2015
37.4	196924142	-11.2	73571003	2016
34.1	221665710	2.6	75490115	2017
30.1	268918874	7.1	80873189	2018
40.5	276157868	38.1	111723523	2019
35.3	215661517	-31.9	76082443	2020
34.2	301152819	35.2	102849659	2021
30.5	383064152	13.7	116959582	2022

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات [26].

نتيجة الاعتماد شبه الكامل على عوائد النفط. ويضاف إلى ذلك الضغوط الناتجة عن زيادة الإنفاق العسكري والأزمة الإنسانية التي تسبب بها العصابات الإرهابية (داعش). ثم عاود الإنفاق الارتفاع بمعدلات نمو موجبة حتى عام 2019 وشكل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (40.5%). ويعود هذا إلى تحسن أسعار النفط في الاسواق العالمية بعد ما كان يتراوح نحو الانخفاض. ثم عام 2020 شهد العالم أزمة صحية (كورونا) أثرت بصورة كبيرة على النشاط الاقتصادي العالمي بكل مفاصله وبالتالي انعكست على تراجع الإنفاق العام في العراق ليصبح (76082443) مليون دينار وبنسبة مساهمة من ناتج المحلي الإجمالي (35.3%). أما في عام 2021 و2022 بدأ العالم يتعافى من أزمة كورونا وبالتالي انعكست النشاط الاقتصادي العالمي وعلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق العام ليصبح عام 2022 حوالي (116959582) مليون دينار وبنسبة مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي (30.5%) والشكل التالي يبين تطور حجم الإنفاق العام والناتج المحلي بالأسعار التشغيلية للمدة ذاتها. والذي يبين ان الإنفاق العام ذو حساسية عالية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي كما موضح في الشكل (1).

بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الملف الأمني من أجل الحفاظ على استقرار وأمن البلد. وكذلك زيادة الإنفاق الحكومي على البنى التحتية وحملة إعادة الأعمار بعد الأحداث التي مر بها العراق بعد عام 2003. ويلاحظ من الجدول ان الإنفاق العام تراجع إلى (52567025) مليون دينار عام 2009 وبمعدل تغير سالب بلغ (-11.5%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الناتج بلغت (40.2%). وأن سبب هذا التراجع في الإنفاق العام يعود إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية وما تبعها من سياسات انكماشية في تلك المدة. استمر بعد ذلك الإنفاق العام بالارتفاع لغاية عام 2013 والتي بلغ في الإنفاق العام (119127556) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (13.3%) وبنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (43.5%). يعزى ذلك الارتفاع إلى السياسة التوسعية الناجمة عن ازدياد إيرادات العراق النفطية. ويلاحظ كذلك من الجدول نفسه ان الإنفاق تراجع بصورة تدريجية لغاية عام 2016 إذ بلغ (73571003) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب وتراجع نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى (-11.2%). يعود هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية التي كانت لها تداعيات كبيرة على الإنفاق العام



شكل (1) يوضح تطور حجم الإنفاق العام وGDP بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2022)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات [26].

عن زيادة الاستثمار وتخفيض معدلات البطالة والنهوض بالواقع الصحي والتعليمي. وللإنفاق الاستثماري الدور الأكبر في تحقيق الزيادة في الدخل القومي ورفع مستوى معيشة السكان. أما الإنفاق التشغيلي فيكون دوره أقل في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعلى هذا الأساس فإن الإنفاق الحكومي ليس مجرد رقم نقدي ضمن موازنة الدولة العامة. بل يعكس حقيقة مهمة ألا وهي ان هذا الرقم هو حسيطة لتفاعل العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة كبيرة في مستوى الإنفاق العام وفيما يلي توضيح لتطور حجم شقي الإنفاق العام كما موضح في جدول (2).

فيتضح من الشكل أعلاه ان تقلبات الإنفاق العام الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية نتيجة الأزمات المختلفة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي وبالتالي انعكست على الناتج المحلي الإجمالي. لذلك نلاحظ ان الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار التشغيلية يسيران بنفس الاتجاه.

ثانياً: تطور هيكل الإنفاق العام في العراق للمدة (2004-2022):

يتكون هيكل الإنفاق العام في العراق من الإنفاق التشغيلي والإنفاق الاستثماري. ولهما دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. من خلال زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي. فضلاً

جدول (2) يبين تطور هيكل الإنفاق العام ونسبته إلى GDP في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	GDP بالأسعار الجارية	الإنفاق التشغيلي	نسبة الإنفاق التشغيلي إلى الإنفاق العام %	الإنفاق الاستثماري	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام %	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى GDP %	نسبة الإنفاق التشغيلي إلى GDP %
(7)	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2004	53235359	29102758	90.6	3014733	9.4	5.7	54.7
2005	73533599	21803157	82.7	4572018	17.3	6.2	29.7
2006	95587955	32778999	84.5	6027680	15.5	6.3	34.3
2007	111455813	31308188	80.2	7723044	19.8	6.9	28.1

7.6	30.3	20.0	11880675	80.0	47522700	157026062	2008
8.0	32.2	20.0	10513405	80.0	42053620	130643200	2009
9.6	33.7	22.2	15553341	77.8	54580860	162064566	2010
8.2	28.0	22.6	17832112	77.4	60925554	217326907	2011
11.5	29.8	27.9	29350953	72.1	75788623	254225491	2012
14.8	28.8	33.9	40380750	66.1	78746806	273587529	2013
13.3	30.2	30.6	35525652	69.4	80412110	266332655	2014
14.1	28.4	33.1	27431819	66.9	55381792	194680972	2015
9.3	28.0	25.0	18408235	75.0	55162768	196924142	2016
7.4	26.6	21.8	16464461	78.2	59025654	221665710	2017
5.1	24.9	17.1	13820333	82.9	67052856	268918874	2018
8.8	31.6	21.9	24422590	78.1	87300933	276157868	2019
1.5	33.8	4.2	3208905	95.8	72873538	215661517	2020
4.4	29.7	13.0	13322973	87.0	89526686	301152819	2021
3.1	27.4	10.3	12018491	89.7	104941091	383064152	2022
		20.3		79.7	متوسط المدة		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات [26].

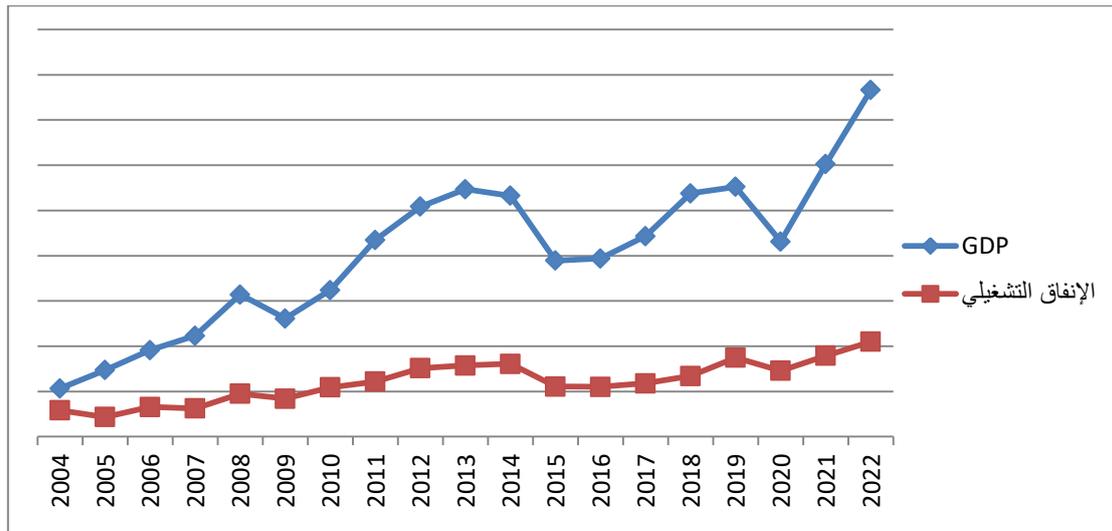
1. تطور الإنفاق التشغيلي

الجديدة وكذلك المؤسسات التي استحدثتها الحكومة. بالإضافة إلى التعديلات التي قامت بها الحكومة على رواتب الموظفين وانفتاح العراق على العالم الخارجي. وما رافق ذلك الانفتاح من ضرورة مواكبة الدول في مختلف المجالات التعليمية والصحية والجوانب الخدمية الأخرى وارتفاع أسعار النفط. ثم أخذ الإنفاق التشغيلي بالانخفاض بعد ذلك إذ بلغ (55381768) مليون دينار عام 2015 وبنسبة مساهمة منخفضة في الناتج المحلي بلغت (28.4%) وبمساهمة في الإنفاق العام بلغت (66.9%) نتيجة تردي الأوضاع الأمنية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والاعتماد على القطاع النفطي الذي جابه العديد من التقلبات واستمر هذا الانخفاض حتى عام 2017. وبعد ذلك أخذ الإنفاق التشغيلي نحو الارتفاع وصولاً إلى عام 2019 إذ بلغ في هذه السنة (87300933) مليون دينار. وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (31.6%) وكذلك نسبة مساهمة في الإنفاق العام بلغت (78.1%). وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية. وتبني الحكومة لسياسة الدعم النقدي للطبقات الفقيرة. أما في عام 2020 انخفض الإنفاق العام إذا بلغ (72873538) مليون دينار وبلغت المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (33.8%) بسبب أزمة كورونا ثم عاود الارتفاع بعد تحسن أسعار النفط وتراجع الأزمة. في حين بلغ متوسط نسبة الإنفاق التشغيلي إلى الإنفاق العام (79.7%) وهي نسبة مرتفعة

عند تتبع مسار الإنفاق العام العراقي نجد انه حقق مستويات عالية وأن معدلاته متزايدة في الاتجاه العام على الرغم من تقلبها من عام لآخر. نتيجة تأثر الإنفاق العام بالإيرادات النفطية التي توفر للحكومة أموال كبيرة. نلاحظ ان الإنفاق التشغيلي بلغ (29102758) مليون دينار عام 2004 وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (54.7%) وفي الإنفاق العام بلغت مساهمته (90.6%). ثم أخذ الإنفاق التشغيلي بالارتفاع وصولاً حتى عام 2008 إذ بلغ حجم الإنفاق التشغيلي (47522700) مليون دينار وبنسبة مساهمة في الناتج بلغت (30.3%) وبمساهمة بلغت (80%) من الإنفاق العام. هذا الارتفاع يعود بشكل عام إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية في تلك المدة. وفي عام 2009 انخفض الإنفاق التشغيلي إلى (42053620) مليون دينار وبمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (32.2%) وفي الإنفاق العام بنسبة مساهمة بلغت (80%). ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية. بعد ذلك أخذ الإنفاق التشغيلي بالارتفاع تدريجياً وصولاً إلى عام 2013 إذ بلغ حجم الإنفاق التشغيلي (78746806) مليون دينار حقق فيها الإنفاق التشغيلي معدل تغير موجب. ويرجع هذا إلى تطور وتوسع الجهاز الحكومي الإدارية بشكل كبير نتيجة الوظائف

الإجمالي في العراق كما موضح في شكل (2).

عند مقارنتها بمتوسط نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام. والشكل التالي يوضح تطور الإنفاق التشغيلي والنتائج المحلي



شكل (2) يوضح تطور حجم الإنفاق التشغيلي والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات [26].

الإنفاق الاستثماري ويرجع سبب ذلك إلى تأثير إيرادات العراق من الصادرات النفطية بالأزمة المالية العالمية.

وهذا انعكس على حجم الإنفاق العام وبالتالي كان له تأثير على الإنفاق الاستثماري، ثم ارتفع الإنفاق الاستثماري في عام 2010 وزادت نسبة مساهمته في الناتج إلى (9.6%) وفي الإنفاق العام زادت نسبة مساهمته إلى (22.2%)، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى الاستقرار النسبي الذي شهده العراق والى تحسن أسعار النفط وازدياد إيرادات العراق النفطية الأمر الذي أدى إلى التوسع في حجم الإنفاق على المشاريع الصناعية والبنية التحتية وإعادة الأعمار وخلق فرص عمل جديدة ضمن نشاطات الاقتصاد العراقي، وفي عام 2014 انخفض الإنفاق الاستثماري وبمعدل تغير سالب، يرجع هذا الانخفاض إلى الوضع الأمني المتردي وانخفاض أسعار النفط كان لهاتين الأزميتين آثار شديدة على الاقتصاد العراقي أدت إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق العسكري والذي انعكس بشكل سلبي على عجلة الأعمار والبناء، فضلاً عن تدمير المشروعات الاستثمارية واغلب مشاريع البنى التحتية. وكذلك ارتبط الإنفاق الاستثماري بأزمة الدين الداخلي بشكل كبير إذ وكما يتضح من بيانات مدة البحث تتذبذب الإنفاق الاستثماري بين ارتفاع وانخفاض اذا بلغ متوسط مدة البحث (20.3%) ، نستخلص من ذلك ان حتى في السنوات التي ترتفع فيها نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الدين العام الداخلي ليس لها أي اثر على ارض الواقع نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية والاقتصادية فضلاً عن الفساد الإداري والمالي وضعف المراقبة

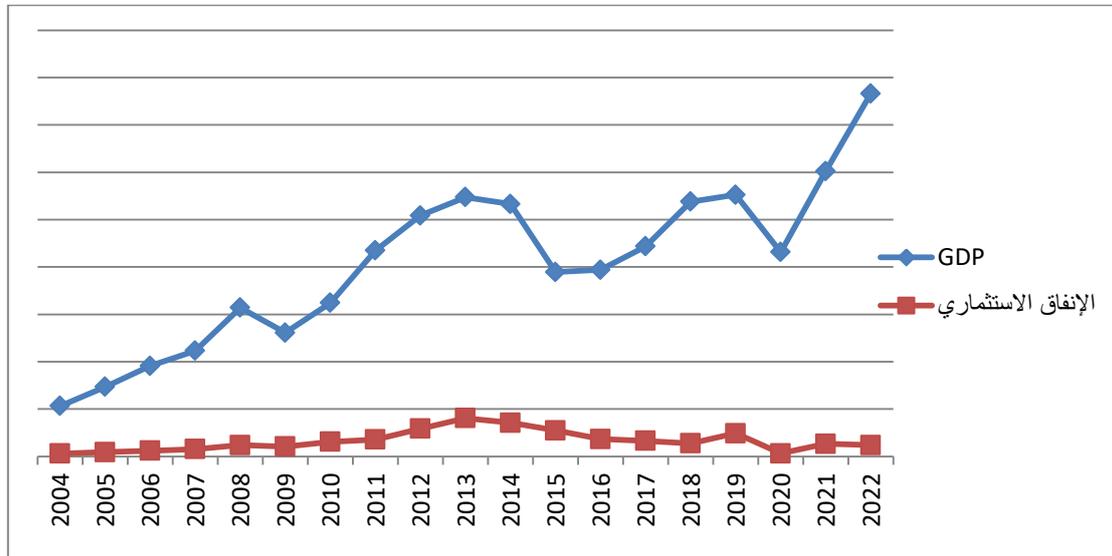
2. تطور الإنفاق الاستثماري

يعد الإنفاق الاستثماري أحد الوسائل المهمة التي تستخدم لتوجيه النشاط الاقتصادي ويعكس مدى رغبة الحكومة في تحقيق ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمام. ولا يمكن إحداث التنمية في القطاعات الاقتصادية إلا من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري. إذ يعبر هذا النوع من الإنفاق عن هيكل الاقتصاد العام ومستوى تطوره. ويعرف الإنفاق الاستثماري على انه الإنفاق الرأسمالي لشراء المعدات والمكانن والأدوات وبناء المصانع والطرق والجسور. أي ان كل زيادة في هذا النوع من الإنفاق يعد بمثابة إضافة طاقة إنتاجية جديدة أو القيام بإصلاح طاقة أخرى معطلة. والجدول (2) يوضح حجم تطور الإنفاق الاستثماري في العراق ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي التشغيلي ومن الإنفاق العام خلال المدة ذاتها.

ان الإنفاق الاستثماري بلغ (3014733) مليون دينار خلال عام 2004 وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (7.5%) وبمساهمة بلغت (9.4%) في الإنفاق العام، واستمر الإنفاق الاستثماري بالارتفاع وصولاً إلى عام 2008 إذ بلغ (11880675) مليون دينار وارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي إلى (7.6%) وفي الإنفاق العام بلغت مساهمته (20%)، ويعود ذلك إلى الارتفاع في أسعار النفط وزيادة حجم الصادرات النفطية، إلا انه في عام 2009 شهد انخفاض وبمعدل تغير سالب وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي وانخفاض نسبته في

نتيجة دفع تكاليف اصل الدين وخدمة الدين والذي يؤثر سلباً على الادخار وانخفاض قدرة المصارف في منح القروض للقطاع الخاص وانخفاض الاستثمار وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. والشكل التالي يبين تطور حجم الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ذاتها كما موضح في شكل (3).

على قنوات الإنفاق، وعلى هذا الأساس فإن علاقة الدين العام الداخلي في الاستثمار مهمة وضرورية إذ يجب ان يوجه نسبة من الدين العام الداخلي نحو الاستثمار الحقيقي، وكلما استغلت هذه الديون بشكل اقتصادي فسوف تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مستويات الدخل وزيادة الادخار وسد النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، لذلك ان تراكم الدين العام الداخلي يعمل على تقليص الإنفاق الاستثماري



شكل (3) يوضح تطور حجم الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات [26].

(130643200) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-16.8).

وهذا الانخفاض في الناتج المحلي يعود إلى تراجع الإنفاق العام إلى (52567025) مليون دينار نتيجة تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية العامية، ثم واصل الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع إلى عام 2013 وهذه الزيادة كانت انعكاس لزيادة الإنفاق العام إلى (106873027) مليون دينار نتيجة تحسن أسعار النفط العالمية خلال تلك الفترة، وبعد ذلك انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي (2014 و 2015) وانخفض حجم الإنفاق (2014 و 2015) ونتيجة تردي الأوضاع الأمنية (دخول عصابات داعش) وانخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية والاعتماد على القطاع النفطي الذي جابه العديد من التقلبات، ومن ثم ارتفع الناتج المحلي الإجمالي مع ارتفاع الإنفاق العام نتيجة تحسن أسعار النفط وزيادة الطاقات الإنتاجية للقطاع النفطي واستقرار نسبي في الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد، حتى عام 2020 والذي تراجع فيه الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق بسبب دخول العالم بأزمة كورونا والتي أدت إلى حدوث ركود الاقتصاد العالمي نتيجة توقف الكثير من المصانع والنشاطات الاقتصادية. وهذا يوضح أن الإنفاق العام

يتضح من الشكل أعلاه ان الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستثماري يسيران بنفس الاتجاه إلى عام 2015، إلا ان مسار الإنفاق الاستثماري اخذ يتراجع بسبب زيادة النفقات العسكرية نتيجة تردي الأوضاع الأمنية وانخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية الأمر الذي أدى إلى انخفاض التخصيصات الاستثمارية.

ثالثاً: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام.

شهد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال مدة البحث، ولكن هذه الزيادة كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وهذا يعود إلى ارتباط الناتج المحلي بحجم الإنفاق العام والذي بدوره يعتمد على الإيرادات النفطية، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي (53235358) مليون دينار عام 2004، وبلغ حجم الإنفاق العام (32117491) مليون دينار لنفس العام، استمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع إلى عام 2008 ليلعب (157026061) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (40.9%) وان هذه الزيادة اقترنت بزيادة الإنفاق العام الذي بلغ (59403375) مليون دينار لنفس العام، أما في 2009 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى

يسير بنفس الاتجاه مع الناتج المحلي الإجمالي. والجدول التالي المحلي كما موضح في جدول (3).

يوضح الترابط بين حجم الإنفاق العام والتغير في حجم الناتج

جدول (3) يبين تطور العلاقة بين GDP والإنفاق العام في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	GDP بالأسعار الجارية (مليون دينار)	معدل النمو GDP	الإنفاق العام (مليون دينار)	معدل نمو الإنفاق العام
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	53235359	---	32117491	---
2005	73533599	38.1	26375175	-17.9
2006	95587955	30.0	38806679	47.1
2007	111455813	16.6	39031232	0.6
2008	157026062	40.9	59403375	52.2
2009	130643200	-16.8	52567025	-11.5
2010	162064566	24.1	70134201	33.4
2011	217326907	34.1	78757666	-0.7
2012	254225491	17.0	105139576	29.8
2013	273587529	7.6	119127556	18.3
2014	266332655	-2.7	115937762	-21.8
2015	194680972	-26.9	82813611	-15.7
2016	196,924,142	1.2	73571003	-4.7
2017	221,665,710	12.6	75490115	12.6
2018	268,918,874	21.3	80873189	7.1
2019	276,157,868	2.7	111723523	38.1
2020	215,661,517	-21.9	76082443	-31.9
2021	301,152,819	39.6	102849659	35.2
2022	383,064,152	27.2	116959582	13.7

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات [26].

الاستنتاجات

1. ازدياد حجم الإنفاق العام بشكل كبير خلال مدة البحث نتيجة لازدياد عوائد الإيرادات النفطية بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، إذ ازدادت النفقات العامة من عام 2004 إلى عام 2022 إلا أن هذه الزيادة في الإنفاق العام كانت ظاهرية في كثير من الأحيان ولم تكن حقيقية.
2. تشير البيانات الخاصة بالبحث إلى تفوق حجم النفقات التشغيلية بشكل كبير والتي بلغ متوسط نسبتها إلى الإنفاق العام (79.7%) على حساب انخفاض النسبة المخصصة للنفقات الاستثمارية والتي بلغ متوسط نسبتها إلى الإنفاق العام (20.3%).
3. تراوحت نسبة إسهام الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بين (60.3%) و (30.1%) أي بمتوسط نسبة بلغ (39.71%) وهذا يدل على التدخل الحكومي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

التوصيات

1. انتهاج سياسة مالية من شأنها أن تعمل تقليص الفجوة بين الإنفاق التشغيلي والإنفاق الاستثماري الصالح للإنفاق الاستثماري بالاتجاه الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في العراق.
2. ينبغي ان تحافظ الموازنة العامة على بناء أولوياتها على هدف واضح للنمو الاقتصادي ، وتوجيه السياسة المالية نحو العناصر التي تحفز النمو الاقتصادي من خلال تحديد العوامل الأكثر تحفيزا وذلك من خلال عناصر الإيرادات والنفقات والموازنة.
3. معالجة الاختلال الناجم عن الاعتماد على المصدر التمويلي الأحادي وهو النفط في تمويل الإنفاق وضرورة تنوع مصادر إيراديه أخرى كالضرائب ومصادر أخرى كالزراعة والصناعة والسياحة وغيرها.
4. رفع الطاقة الادخارية للمجتمع حتى يمكن استهداف الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرجوة.
5. الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم من شأنه ان يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

المصادر

- [1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعة، 2004 – 2005.
- [2] Tata MC Graw-Hill publishing " Macroeconomics "، Deepashree and Vanita Agarwal India، company limited، 2007.
- [3] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2010.
- [4] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت – لبنان ، 2010.
- [5] عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011 .
- [6] عمرو هشام محمد، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار طلاس، دمشق، 2009.
- [7] ابراهيم محمد البطاينة و زينب نوري الغريبي، النظرية الاقتصادية في الإسلام ، الطبعة الأولى، دار المسيرة ، عمان- الاردن، 2011.

- [8] عصمت بكر احمد، تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي- دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 5، العدد 14، 2009.
- [9] شوقي احمد دنيا، الاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- [10] محمد باقر الصدر، اقتصادنا، الطبعة الثانية، دار التعارف، بيروت- لبنان، 2009.
- [11] عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، (ب ط)، دار زهران، عمان- الاردن، 2009.
- [12] محمود محمد داغر و علي محمد علي، الأنفاق العام على البنية التحتية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بحوث اقتصادي عربية، العدد 51، 2010.
- [13] Ikhom Shariv, Contempory Economic Growth Modeis and Theories: Altertvre Review, CES Working Papers, Voiume VII, Issue 3, 2015.
- [14] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، المطبعة الكمالية، القاهرة، 1996.
- [15] عبد الحميد عبد المطلب، قنصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
- [16] Paul Krugman, Principles of Economics, 11th Edition, Worth Publishers, New York, 2023.
- [17] صادق علي الطعان، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد4، العدد13، 2009.
- [18] علي عبد القادر علي، مراجعة كتاب تقرير النمو: استراتيجيات للنمو المستدام والتنمية غير الاقتصادية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، القاهرة، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، 2009.
- [19] Azmat Gani, Governance and Growth in Developing Countries, Journal of Economic Issues, VOI.XLV, No 1, March 2011.
- [20] عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- [21] مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

- [22] لنعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد- التحليل الجمعي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2010.
- [23] محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاديات التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- [24] طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004.
- [25] جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 2001.
- [26] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.